

إفاضة العوائد

[13] [] ولا يخفى عليك أن ما ذكرنا من الميزان أسلم مما ذكر: من أن مسائل الفقه عبارة عن كل حكم، يقدر المقلد على العمل به بعد ما افترى به المجتهد، كحرمة الخمر مثلا ونظائرها. بخلاف مسائل الأصول، فإنه لا يقدر على العمل بها، وإن افترى بها المجتهد، كحجية خبر الواحد وأمثال ذلك، فإن هذا مخدوش بأن قاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده وبالعكس من القواعد الفقهية [7]. ومن المعلوم عدم تمكن المقلد من العمل بها بعد فتوى المجتهد بتلك القاعدة، بل يحتاج إلى تعيين ما هو صغرى لتلك القاعدة. [= صحيح البيع يحتاج إلى نظر واجتهاد فبمؤنته نستكشف حكم الفاسد منها مع ضمنية الكبرى. والحاصل أنه لا أشكال في صدق الاستنباط في المقام. وبذلك يظهر عدم انعكاس ما في الكفاية، حيث يشمل تلك القواعد التي ذكرت، فإنها تقع في طريق استنباط الأحكام، ولا يندفع بمجرد تقييد الأحكام المستكشفة بالكلية - كما عن بعض - لأن الأحكام المستكشفة منها أيضا كلية كما لا يخفى. [7] بل مخدوش بمثل (الصلاة واجبة) أيضا، حيث إن المقلد لا يقدر على العمل به ما لم يعلم بموضوعه، ومعلوم أن موضوعه الواحد للأجزاء والشرائط من المستنبطات ويحتاج إلى أعمال نظر واجتهاد زائدا على وجوبه، وكذلك بمثل (كل ما لا يؤكل لحمه لا يجوز استصحاب أجزائه في الصلاة)، وكل حكم شرعي يتعلق بموضوع يحتاج إلى النظر والاجتهاد، أو إلى موضوع ذي حكم شرعي توقف استنباط حكمه على الاجتهاد وأعمال النظر، وكذلك ما كان ناظرا إلى الأدلة لتعميم حكمها أو تخصيصه بلسان الحكومة، مثلا (لا ضرر) و (لا حرج) و (لاشك لكثير الشك) وغير ذلك، فإنها ناظرة إلى الأدلة ولا حظ للمقلد فيها قبل المراجعة إلى المجتهد.
